

عقوبة وقف النشاط للشركات المتففة على رفع الأسعار إذا ثبت تلاعبها المخزون الاستراتيجي للحوم يكفي 6 أشهر.. ولا زيادات بالأسعار



ياسر السبيعي

بوزارة التجارة د. عبدالله العويصي الراغبين من الحصول على تراخيص لاستيراد المواشي مراجعة الوزارة للحصول على التسهيلات اللازمة تجاه هذا النشاط. من جانبه، قال مدير ادارة الصحة الحيوانية الكندي د.عبدالحمن الكندي ان الكويت تستورد نحو مليون ونصف المليون من الغنم سنويا لتغطية احتياجات السوق، إضافة إلى مشاريع الامن الغذائي التي تقوم بها الوزارة لتوفير اللحوم الحية، ما يبين انه لا توجد أزمة بالكويت من نقص في اللحوم.

على الوثيقة المسرية ويجري حاليا التحقيق معهم وفق ما يكفله القانون لهم، وذلك للتأكد من صحة ما في الوثيقة، وسيتم اتخاذ الإجراءات الرادعة حيال من يخبت تلاعبه بالمستهلك. وكشف الرشيدى إلى ان الدولة لديها مخزون استراتيجي من اللحوم يكفي لـ 6 أشهر المقبلة ما بين لحوم حية ومجمدة، ولا يوجد ما يستدعي للفزع حيال وضع السوق أو احتياجاته من اللحوم خلال الفترة المقبلة. من جانبه، دعا الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص



نايف بندر الافي

بودي انه يوجد بالسوق نحو 70 ألف رأس غنم زيادة عن احتياجات السوق لتغطية أي احتياجات إضافية قد تطرأ على السوق خاصة في هذه الفترة، إضافة على أغانم استرالية مبردة. وأشار إلى ان الشركة تستورد أغانما خلال الفترة المقبلة من جورجيا وأرمينيا والأردن في حالة الاحتياج. من جانب اخر، قال الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك عبد الرشيدى انه بتعليمات من وزير التجارة والصناعة تم استدعاء أصحاب الشركات الموقعة

الافي: بدأنا التحقيقات وقانون حماية المنافسة كاف لردع المتلاعبين

السبيعي: «المواشي» مستمرة بالاستيراد و200 ألف رأس في الطريق حتى رمضان

بودي: 70 ألف رأس غنم إضافية بالسوق تزيد على احتياجات المستهلكين

العويصي: تسهيلات للراغبين في الحصول على تراخيص لاستيراد الأغانم

محمود فاروق

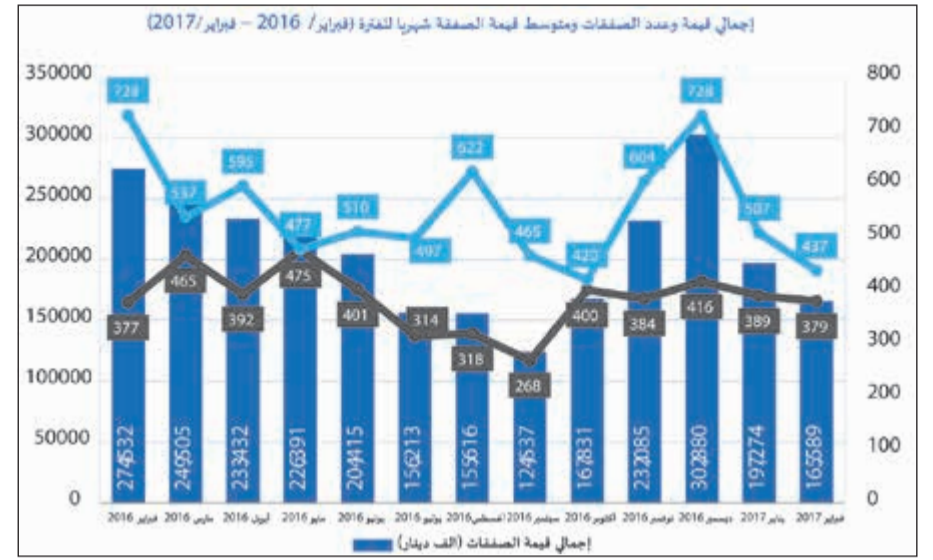
عقدت وزارة التجارة والصناعة مؤتمرا صحافيا أمس لمناقشة الإجراءات التي يجري اتخاذها تجاه الشركات التي تستهدف رفع أسعار المواشي. واستغرقت وثيقة مسببة موقعة من 9 شركات تستهدف رفع أسعار المواشي، الحكومة ومجلس الأمة أمس الأول، إذ اتفق تسعة من كبار مستوردي الأغانم الحية على عدم استيراد أي أغانم من جميع المصادر في إيران والأردن وسلطنة عمان وجورجيا اعتبارا من 12 مارس حتى 15 مايو المقبل.

وفي المؤتمر، قال رئيس جهاز حماية المنافسة نايف بندر الافي ان الجهاز بدأ في التحقيقات مع الشركات في التسع لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد كل شركة ثبت تورطها في هذا الاتفاق الذي من شأنه ان يضر المواطن.

وأضاف الافي ان قانون حماية المنافسة يعطي الحق في فرض غرامات أو مصادرة السلع أو وقف النشاط لمدة ثلاثة أشهر للشركات التي يخبت تلاعبها ضد المستهلك. من جهته، قال رئيس مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي بدر السبيعي ان الشركة لديها برنامج يغطي احتياجات السوق المحلي للشهور الثلاثة المقبلة أي حتى فترة ما بعد رمضان.

وأضاف السبيعي خلال المؤتمر الصحافي أن عدد الشاحنات التي ستستقبلها الكويت خلال الفترة المقبلة تصل على 200 ألف رأس غنم من خلال 7 رحلات قادمة من استراليا وان مستويات الأسعار ثابتة ولن تتغير حيث تبدأ من 35 دينارا للراس. من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة أسامة

سجلت 166 مليون دينار «الدولي»: 40٪ تراجعاً سنوياً للمبيعات العقارية في فبراير



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الدولي: ان مبيعات سوق العقار الكويتي الإجمالية (عقود ووكالات) تراجعت للشهر الثاني على التوالي خلال فبراير الماضي، حيث بلغت مبيعات السوق نحو 166 مليون دينار متراجحة بنسبة 16٪ على أساس شهري، كما بقيت أقل بكثير من المستويات المسجلة خلال الشهر نفسه من العام الماضي وبنحو 40٪، فيما كانت التراجع أبطأ في مؤشر عدد الصفقات المسجلة في السوق والذي بلغ 379 صفقة متراجحة بنحو 3٪ على أساس شهري، فيما بقي أعلى من مستوياته المسجلة خلال شهر فبراير من العام 2016 بنحو 1٪، كما تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة ليبلغ 437 ألف دينار، مقارنة بنحو 507 آلاف دينار في الشهر الماضي، ليسجل تراجعا كبيرا على أساس سنوي وبنسبة 40٪. تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات السوق تتأثر بعطلة الأعياد الوطنية وبعد أيام الشهر الأقل مقارنة ببقية الأشهر، حيث بلغ عدد أيام العمل 19 يوما خلال الشهر مقارنة بـ 22 يوم عمل في الشهر الماضي. وأشار التقرير الى ان بيانات أول شهرين من العام 2017 تشير إلى استمرار موجة التراجعات التي تشهدها مؤشرات سوق العقار الكويتي، كما تشير إلى استمرار تراجع الأسعار ولكن بشكل انتقائي وفقا لخصائص العقار وموقعه الجغرافي وطبيعة النشاط، كما بدأ مؤشر عدد الصفقات بالتماسك تدريجيا، حيث تباطت حدة التراجع في هذا المؤشر وفقا لبيانات الشهرين الماضيين على الأقل، وهو ما قد يشير إلى ظهور أثر التراجع في الأسعار على شكل زيادة في عدد الصفقات المنفذة ولو بشكل نسبي. وقد استمرت

الصفقات العقارية المسجلة خلال الشهر الماضي متممة بالانتقائية، كما استمر تراجع أنشطة المضاربة مقارنة بفترات ماضية، حيث أصبح المستثمرين أكثر انتقائية في اختيارهم للعقارات، كما أصبح العائد الاستثماري في القطاعين التجاري والاستثماري يلعب الدور الأكبر في اتخاذ القرار. وأشار التقرير الى ان مبيعات القطاع السكني شهدت تحسنا طفيفا إذا ما قورنت بمستوياتها خلال الشهر الماضي، فيما جاءت مقارنة لمستوياتها المسجلة في الشهر المقابل من عام 2016، حيث بلغت مبيعات القطاع السكني نحو 86 مليون دينار مرتفعة بنحو 3٪ على أساس شهري، ومحافظا على مستوياتها في العام الماضي، فيما تراجعت مبيعات القطاع الاستثماري بنحو 17٪ على أساس شهري وبما يزيد على 41٪ على أساس سنوي لتبلغ 56 مليون دينار، أما القطاع التجاري فقد تراجع هو الآخر بنحو 33٪ على أساس شهري وبما يزيد على 74٪ على أساس سنوي ليسجل 23 مليون دينار فقط. وبين التقرير ان مبيعات القطاع السكني بلغت 86 مليون دينار خلال شهر فبراير من عام 2017، مرتفعة بنسبة 3٪ على أساس شهري، فيما بقيت مقارنة لمستوياتها المسجلة في الشهر المقابل من عام 2016، فيما تراجع مؤشر عدد الصفقات في القطاع بنحو 2٪ على أساس شهري، في الوقت الذي سجل ارتفاعا على أساس سنوي وبأقل من 1٪ حيث بلغ عدد الصفقات نحو 251 صفقة خلال الشهر الجاري. أما القطاع الاستثماري فقد تراجعت مبيعاته بنحو 17٪ على أساس شهري لتبلغ نحو 56 مليون دينار.

«الزراعة»: اتفاق الشركات الـ 9 غير شرعي وباطل

مؤقت والهدف الوحيد منه هو رفع الأسعار، إضافة إلى ان التلميح بان ما يجري هو بالتعاون مع الهيئة مرفوض تماما، وستتخذ الإجراءات القانونية وفق قوانين الهيئة المتعارف عليها. وكانت الهيئة شددت على اتخاذ أقصى العقوبات الصارمة بحق «أصحاب الوثيقة»، موضحة أنها لن تردد في إلغاء تراخيص الشركات التي تتلاعب بالامن الغذائي بالإضافة إلى سحب القسائم المخصصة لهذه الشركات وإيقاف دعم الاعلاف الذي يحصلون عليه. رفضت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية البيان التوضيحي للشركات وتعليقها بأنه مؤقت والسبب وجود عوائق في الاستيراد الى جانب تنسيقها التام بهذا الشأن مع الهيئة، حيث بينت «الزراعة» ان الاتفاقات الموقعة غير شرعية وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لمنع الممارسات الاحتكارية. وصعدت الهيئة لتؤكد رفضها التام لاييقاف عمليات الاستيراد سواء كان مؤقتا أو غير

المصرف الاسلامي الاول الآن في الكويت و750 فرع في المنطقة

2495 4333
alrajhibank.com.kw

مصرف الراجحي
Al Rajhi Bank